

بوجوب نزول العمل باصدها الطهر المتخالفين الدم في مدة
الحيض فهو كالدّم الحارّي لانه طهر فاسد فيكون له حكم
ضده كالصوم الفاسد وهو اختيار ابي يوسف واخر اقول
ابن حنيفة رحمه الله وهو الايسر على المعنى والمستفتيات
فيكون النية باوضاع الشرع كما قال النبي عليه السلام بعثت
بالحنيفة السخية السهلة واصل الطهر خمسة عشر يوما حدا
روى عن ابراهيم وعطاء ولا يعرف ذلك الا نقله ولا غابة
لاكثر ودم الاستحاضة هي ما تراه المرأة اقل من ثلاثة ايام
والكثر من عشرة ايام فحكم الرغاف الدائم لا يمنع الصلاة
ولا الصوم ولا الوطى لقوله عليه السلام للمستحاضة تؤمّان
وصلى وان فطو الدم على الحصى فانما هو دم عروق قد
انبعث واذا زاد الدم على العشرة وللراة عادة معروفة
رذت الى ايام عادتها واذا راد على ذلك هو استحاضة
لان الدم الزايد على العادة لما اتصل بدم الاستحاضة
وهو الزايد على العشرة او حمل انه دم الاستحاضة
وقد تفرق ذلك لمخالفة العادة وان ابتدأت مع البلوغ
استحاضة فحجبها عشرة ايام من كل شهر والباقي
استحاضة وعند الشافعي رحمه الله حيضها يوم وليلة
لانه اول الحيض وفيه يقين كما ان الدم متصل

قوانرا
من المقادير
تتفرق
بالتراب

بالحيض فالظاهر انه دم الرحم الا اذا قام الدليل
على خلافه وهو ما زاد الى ايام عادتها لانه قام الدليل
على انه ليس بدم الحيض وهو مخالف
العادة المستحاضة ومن به سلسل الرغاف الدائم والرحم
الذي لا يؤقاي يتوضون لوقت كل صلاة فيصون بذلك
الوضوء في الوقت ماشيا ومن الفريض والنوافل فاذا
خرج الوقت بطل وضوءه وكان عليهم استئينا بالوضوء
اصلاة اخرى وقال الشافعي رحمه الله يتوضون لكل
فرض لقوله عليه السلام المستحاضة تتوضا لكل صلاة
الان النافلة تتبع للفرض فلا يفرض له حكم على حدة ولما
قوله عليه السلام المستحاضة تتوضا لوقت كل صلاة وما
روى بحمل حار وتمام لان الصلاة تزجر وتماما وقتها
يقال انك لصلاة الطهر اى وقتها فيحمل على ما قلنا توحيها
بين الحديثين وانما تبطل بمخروج الوقت عند ابن حنيفة
وابن يوسف ومحمد رحمه الله ولا تبطل بالدخول عند
ابن حنيفة ومحمد رحمه الله وعند ابن يوسف ووفرحهما
الله تبطل لعدم الضرورة قبل الوقت وانما تبطل بالمخروج
لان الطهارة فانهما انما يتوضون لغير ضرورة الا انها
تعدت طهارة ضرورة تمكن المكلف من التفتي عن عهدة

على الفرض عارفا
بما حجة العادة في قوله

Copyrighted material

التفتي التوض